الدورة العادية الثانية 2024-2023

الجمهورية التونسيـة

مجلس نواب الشعب
لجنة التشريع العام

محضر اجتماع لجنة التشريع العام

عدد 4

- **تاريخ الاجتماع:** الاربعاء 08 نوفمبر 2023
- **جدول الأعمال:**الاستماع إلى السيدة وزيرة العدل حول مهمة العدل من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024
- **الحضور:**

الحاضرون: (14) المعتذرون (01) الغائبون (00)

الحاضرون من غير أعضاء اللجنة (03)

❖ **افتتاح الجلسة** : الساعة14و20 دق.

❖ **رفع الجلســة** : الساعة 17 و25 دق.

❖ أعمال اللجنة:

في إطار دراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، وبناء على قرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 19 أكتوبر 2023، لإبداء الرأي في مهمة العدل من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 طبقا لأحكام الفصل 70 من النظام الداخلي، عقدت لجنة التشريع العام جلسة يوم 08 نوفمبر 2023 استمعت خلالها إلى وزيرة العدل حول مهمة العدل لسنة 2024.

وفي بداية الجلسة، أوضحت السيّدة وزيرة العدل أن المخطط الاستراتيجي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 يعتمد على مقاربة شاملة جمعت كل من المقاربة الحقوقية فيما يتعلق بتدعيم الضمانات الخاصة بحقوق الإنسان والحريات العامة والمقاربة الاقتصادية بتدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال ومقاربة تجديدية بتخصيص محور كامل لتحقيق الانتقال الرقمي للعدالة والمقاربة الاجتماعية بإدراج النوع الاجتماعي بالمنظومة العدلية وتعزيز الضمانات القانونية للمرأة والطفولة وكبار السن والمودعين بالسجون.

وأفادت أن المخطط القطاعي للتنمية 2023-2025 يرتكز على خمسة محاور استراتيجية يمكن تقسيمها إلى محورين ذ وي صبغة عمودية يمثلان مناط مهمة المنظومة العدلية وثلاثة محاور ذات صبغة أفقية تمثل القاعدة التي يرتكز عليها كامل المشروع الإصلاحي للمرفق العدلي.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية العمودية في:

- **ضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء**
- **دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال**

أما المحاور الاستراتيجية الأفقية أو القاعدية فتتعلق:

- **تحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية**
- **تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة**

- **تحقيق انفتاح المنظومة العدلية على محيطها**

وأضافت أن الوزارة تقوم بتنفيذ سياساتها القطاعية وإنجاز مشاريعها وفقا للمخطط الاستراتيجي 2023-2025 عن طريق ميزانية الدولة أساسا وفي إطار القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 المؤرخ في 19 فيفري 2019، والذي كرس مبادئ جديدة لحوكمة المالية العمومية تعتمد على الانتقال من الميزانية

المبنية على الوسائل إلى الميزانية المبنية على البرامج والأهداف ،ومن هذا المنطلق تم تبويب خارطة البرامج لمهمة العدل باعتماد عدد 3 برامج فيما يلي بيانها:

- **برنامج العدل :** حيث تركزت استراتيجية البرنامج على إرساء منظومة قضائية ذات جودة تدعم الحقوق وتحمي الحريات وتيسر النفاذ اليها دون تمييز وتساهم في دفع الاقتصاد الوطني وتحقيق الانتقال الرقمي.

كما ترتكز استراتيجية البرنامج على مأسسة وتركيز النوع الاجتماعي من خلال الحماية القضائية للحقوق والحريات .

- **برنامج السجون والإصلاح :** تركزت استراتيجية هذا البرنامج أساسا على إرساء منظومة سجنية ذات جودة عالية . كما يرمي برنامج السجون والاصلاح إلى تعزيز تأمين الوحدات السجنية والاصلاحية . ويسعى البرنامج إلى تطوير الادارة الالكترونية ورقمنة الإجراءات .

كما تكرّس استراتيجية البرنامج مقاربة النوع الاجتماعي.

- **برنامج القيادة والمساندة :** حيث يساعد برنامج القيادة والمساندة بقية البرامج لتقديم الدعم المادي واللوجستي لتحقيق الأهداف المرسومة. وتمّ ضبط الهياكل المتدخلة في كل برنامج وتوزيعها حسب طبيعة نشاطها.

كما استعرضت السيّدة وزيرة العدل جملة الأهداف الإستراتيجية لمخطط التنمية القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 إضافة إلى أهم الإصلاحات الواردة بهذا المخطط.

وأفادت أنه تمّ ضبط ميزانية وزارة العدل لسنة 2024 في حدود 939 مليون و594 ألف دينار مقابل 908 مليون دينار سنة 2023 أي بنسبة زيادة 3.48 بالمائة.

و أشارت إلى أن مهمة العدل تمثّل حوالي 1.6% من جملة النفقات العامة للدولة تتوزع حسب البرامج الثلاث للمهمة والتي تسهر على تنفيذ استراتيجية القطاع ،مستعرضة في هذا السياق البيانات التفصيلية للمهمة حسب طبيعة البرامج والنفقات.

وفي ما يلي جول تفصيلي لتوزيع النفقات (دون احتساب الموارد الذاتية للمؤسسات):

- **تقديرات الميزانية لسنة 2024 حسب البرامج -**

بحساب الف دينار

نفقات الوزارة حسب البرامج	ميزانية	ميزانية	تقديرات ميزانية	نسبة التطور	
	2022	2023	2024	المبلغ	النسبة
برنامج العدل	351841	371 900	380 579	8 679	2,33%
برنامج السجون والإصلاح	442885	483 460	508 228	24 768	5,12%
برنامج القيادة و المساندة	45301	52 640	50 787	-1 853	-3,52%
المجموع	840 027	908 000	939 594	31 594	3,48%

-تقديرات الميزانية لسنة 2024 حسب طبيعة النفقات-

بحساب أل

النفقات	انجازات 2022	قانون المالية 2023 (1).	تقديرات 2024		نسبة التطور	
			تعهد	دفع (2).	المبلغ (2)-(1)	النسبة (2)-(1)/(1)
نفقات التأجير	723 841	777 200	793 263	793 263	16 063	**2,07%**
نفقات التسيير	66 675	71 980	82 780	82 780	10 800	**15,00%**
نفقات التدخل	7 278	9 270	11 864	11 864	2 594	**27,98%**
نفقات الاستثمار	42 234	49 550	64 700	51 687	2 137	**4,31%**
المجموع:	**840 027**	**908 000**	**952 607**	**939594**	**31 594**	**3,48%**

ولدى تدخلهم أثنى أعضاء اللجنة على عمل وزارة العدل وما تبذله من مجهودات بهدف إرساء مرفق عدلي عصري يضمن الحقوق والحريات ويشكل دعامة لدولة القانون والمؤسسات، مشيرين إلى ضعف نفقات الاستثمار مقارنة بأهمية برامج المهمة.

وتمحورت جملة تساؤلات وملاحظات النواب حول الوضع الحالي للقضاء وعدد من المسائل ذات الصلة.

حيث تساءل أعضاء اللجنة عن مدى تقدّم الوزارة في مشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية . وأشاروا إلى ما يجب أن يتضمنه مشروع القانون من أحكام مؤكدين على ضرورة التسريع بإحالته على أنظار مجلس نواب الشعب في أقرب الآجال.

وفي سياق آخر تطرّق عدد من النواب إلى الوضعية المتردية للسجون سواء على مستوى البنية التحتية أو على مستوى الخدمات المقدمة هذا إلى جانب ظاهرة الاكتظاظ داخل السجون .وفي هذا الإطار دعوا إلى ضرورة اعتماد العقوبات البديلة على غرار ما هو معمول به في العديد من الدول المتقدمة والذي من شأنه أن يخفف من اكتظاظ السجون .

وفي ذات السياق دعوا إلى التفكير في إيجاد الحلول والآليات الكفيلة بإعادة إدماج السجناء داخل المجتمع بعد قضاء المدة السجنية من خلال توفير فرص عمل لفائدتهم.

كما تطرّق أعضاء اللجنة إلى وضعية المحاكم التي لا يتوفر في العديد منها الحد الأدنى من شروط حسن سير مرفق عام خاصة في ما يتعلق بالأرشيف وسوء التنظيم، إضافة إلى ما يعانيه المتقاضون من طول انتظار وتعقيد لإجراءات التقاضي، حيث تساءلوا عن برنامج الوزارة لتحسين وضعية المحاكم و مدى تقدم الوزارة في الرقمنة خاصة في ما يتعلق بأرشيف المحاكم.

كما تساءل عدد آخر من النواب حول إمكانية تفعيل وتعميم التقاضي عن بعد خاصة بعد نجاح هذه التجربة في فترة الكوفيد .

وتعرّض عدد من النواب إلى إحداث محاكم جديدة بعدد من الولايات على غرار ولاية باجة والقيروان وزغوان، والذي أصبح من الضروريات وذلك طبقا لمبدأ تقريب المرفق القضائي للمواطن متسائلين في هذا السياق عن المعايير المعتمدة لإحداث المحاكم.

وشكّلت مسألة مراجعة وسنّ عدد من النصوص والمجلات القانونية التي لم تعد تتلاءم مع الواقع الحالي موضوع تدخل عدد من أعضاء اللجنة على غرار تنقيح القانون الأساسي المتعلق بعدول الإشهاد، ومشاريع القوانين المتعلقة بالمحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء والمجلة الجزائية .

وفي ذات السياق تساءل عدد من النواب عن مدى مسايرة التشريع الوطني للتطورات والتغيرات التي يشهدها العالم على مستوى الجرائم الالكترونية التي تحتل مكانة هامة على مستوى عدد ونسب الجرائم .

كما تساءل أعضاء اللجنة حول آليات الرقابة والتفقد بالمرفق القضائي.

وفي ردّها على تساؤلات النواب أكّدت السيّدة وزيرة العدل أن مشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية في أشواطه الأخيرة، مشيرة إلى أن الوزارة قد اعتمدت مقاربة شاملة لإصلاح منظومة الشيك تضمن حقوق الدائن والمدين من جهة وتحمّل فيها المسؤوليات لكافة الأطراف المتداخلة .

حيث أفادت أنّ التنقيح تمّ استنادا إلى معطيات اجتماعية واقتصادية رسمية دقيقة وموضوعية مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة التداول الاقتصادي والمالي للشيك، مشيرة في هذا السياق إلى العدد الرسمي للمساجين في قضايا الشيك دون رصيد وهو 427 سجين بلغ عدد المحكومين منهم 238 وعدد الموقوفين 189.

كما أشارت إلى أنه سيتم إحالته على أنظار مجلس نواب الشعب في أقرب الآجال بعد عرضة على مجلس الوزراء وأنه سيتم التداول والنقاش بأكثر تفاصيل عند عرض مشروع القانون على أنظار لجنة التشريع العام.

وفيما يتعلق بوضعية المحاكم أكّدت أن الوزارة تعمل في حدود الإمكانيات المتاحة لها على تحسينها وتطوير المرفق القضائي مشيرة إلى أن هذه المقرات المخصصة للمحاكم هي في الأصل مقرات سكنية وقع كرائها و لا تستجيب للمقاييس والمعايير المستوجبة لإحداث المحاكم.

وفي ذات السياق، وفي ما يتعلق بالأرشيف القضائي، أوضحت أن وزارة العدل تعدّ من أكثر الوزارات إنتاجا وإصدارا للوثائق والمطبوعات مما ترتّب عنه أرشيف ضخم تطلّب إيجاد الحلول والآليات

لحفظه و تأمينه من خلال توفير فضاءات خاصة على غرار ما تم إحداثه بحي الخضراء وهو فضاء خاص بمحاكم تونس الكبرى، وكذلك بولاية بنزرت حيث وصلت نسبة إنجاز الفضاء إلى 75 % ،إضافة إلى فضاء في طور الانجاز بولاية منوبة. وأفادت أن الوزارة تولّت رقمنة هذا الأرشيف حيث تمّ وبدعم من منظمات وهياكل وطنية و أجنبية رقمنة قرابة 38 مليون وثيقة.

وأكّدت أن رقمنة المرفق القضائي تشهد تقدّما هاما وأنّ الوزارة ساعية لدعم هذا البرنامج .

وأوضحت أن إحداث المحاكم يعتمد على معايير مضبوطة وشروط موضوعية وعلمية من حيث عدد السكان والتوزيع الجغرافي للمتساكنين وعدد القضايا المنشورة وغير ذلك من الشروط ,في إطار دراسة تنجزها التفقدية العامة بوزارة العدل. وأشارت إلى أن الوزارة اعتمدت آلية التخصيص لإحداث محاكم جديدة على غرار ما تم بالنسبة محكمة الاستئناف بالقيروان ومحكمة التعقيب.

وبخصوص إدماج السجناء بيّنت السّيدة الوزيرة أن وزارة العدل تضع على ذمة السجناء عدة دورات تكوينية تنتهي بتسليمهم شهادات تكوين وتتعلق بقرابة ال 25 اختصاص تكويني في عديد المجالات ،مضيفة أنه يقع انتداب العديد منهم للعمل داخل المؤسسة السّجنيّة وأن الوزارة تعتزم تعديل القرار المتعلق بتشغيل السجناء ليشمل الموقوفين. كما أن الوزارة وبالتنسيق مع عدة مؤسسات اقتصادية ومع البنك التونسي للتضامن قد قامت بعقد اتفاقيات لتشغيل عدد من السجناء أو تمكينهم من قروض لانجاز مشاريع.

كما أشارت إلى أن المنظومة القضائية في اتجاه تكريس فعلي للعقوبات البديلة المضمنة بالمجلة الجزائية والتي من شأنها المساهمة في تخفيف اكتظاظ السجون، على غرار العمل لفائدة المصلحة العامة والمراقبة الالكترونية مشيرة إلى أنها تتطلب إمكانيات لوجستية واعتمادات مالية هامة .

وفيما يتعلق بالمحاكمات عن بعد، بيّنت السيّدة الوزيرة أن هذه التجربة التي اعتمدت في ظل جائحة الكورونا تواصل العمل بها في عديد المحاكم على غرار ولايتي نابل وسوسة وكذلك بالنسبة لقضاء الأطفال مشيرة أن الوزارة عاقدة العزم على تعميمها لانعكاسها إيجابا خاصة على مستوى سرعة الفصل في القضايا وكذلك على مستوى نقل السجناء مشيرة إلى أنه يتمّ إجراء تكوين في الغرض بالمعهد الأعلى للقضاء.

من جهة أخرى وفي ما يتعلق بالجرائم الالكترونية أوضحت السيّدة الوزيرة أنه لا يوجد فراغ تشريعي في هذا المجال حيث تنظم هذه الجرائم بعدة نصوص قانونية على غرار مجلة الاتصالات والمرسوم عدد 54 لسنة 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.

وحول مراجعة عدد من النصوص القانونية، أفادت السيّدة وزيرة العدل أنه في ما يتعلق بقانون عدول الإشهاد شرعت لجنة مختصة في التداول والدراسة لإعداد نص قانوني جديد في الغرض، إضافة إلى أنه سيتمّ مراجعة مجلة الإجراءات الجزائية ومجلة المرافعات المدنية والتجارية .

كما أوضحت في سياق آخر أنه فيما يتعلق بالرقابة صلب المرفق القضائي فإنّ ذلك يعدّ من مشمولات التفقدية العامة في إطار ما هو مخول لها من وسائل وآليات .

و أنهت لجنة التشريع العام النظر في مهمة العدل من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

رئيس اللجنة	**مقرّر اللجنة**
ياسر القوراري	**ظافر الصّغيري**